

اسم: مسابقة في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية
الرقم: المدة: ساعة واحدة

تتضمن المسابقة ثلاثة مستندات وأربعة أسئلة

مستند رقم (١)

جاء في مُقدِّمة الدستور اللبناني ما يلي:

ج- "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل."

مستند رقم (٢)

"إنَّ الانتخابات ليست هدفاً بحد ذاته، بل هي وسيلة من أجل تكريس الديمقراطية وترسيخها، إذا استوفت كافة الشروط والمتطلبات التي تجعلها تعبّر عن حاجة الشعب ومصالحه الأكيدة في اختيار وانتخاب من يمثّله، وينوب عنه في اتخاذ القرار الذي يتعلّق بمصيره، سواء على المستوى المحلي المباشر أو على المستوى الوطني العام. ومن هنا تتبع أهمية كون الانتخابات دورية. فدورية الانتخاب تُشعر الناخب بأهمية دوره فيها، وتعطيه كذلك الحقّ والفرصة لمتابعة ومراقبة ومحاسبة المرشّح الذي قام بانتخابه، وهذا بدوره يحفّز المرشّح باستمرار إلى بذل أقصى الجهد في العمل على تحقيق برنامج الانتخابي الذي قام المواطنون بانتخابه على أساسه، وهذا بدوره أيضاً يبعث الحيوية والنشاط في العلاقة بين المواطنين والهيئات المُنتخبة على اختلاف مستوياتها، وهو ما يؤدّي بالضرورة إلى إنعاش النظام السياسي والاجتماعي في المجتمع بأسره."

آلن تورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية،
ترجمة حسن قببسي، دار الساقى، الطبعة الأولى، بيروت.

مستند رقم (٣)

تُعتبر الديمقراطية النظام السياسي المناسب الذي ينسجم مع احترام الحقوق المدنية والسياسية، ومن أبرز مقوماتها تأسيس نظام انتخابي يكفل حماية حقوق الإنسان؛ إلا أنّ النظام الانتخابي غير كافٍ، لأنّ تحقيق ذلك يتطلب مشاركة على نطاق أوسع وجهوداً متواصلة من المجتمع والدولة على حدّ سواء.

تفترض المشاركة الالتزام بأسس النظام الديمقراطي المبنية وفق مبادئ حقوق الإنسان؛ كما تتطلب التمتع بإعلام حرّ ومستقلّ يساهم في تطبيق حقّ حرية الرأي والتعبير، هذا الحقّ الذي يشكّل أساساً لممارسة المواطنة... ولا يستقيم النظام الديمقراطي إلا بفصل السلطات كي تعمل على حماية حقوق المواطنين من خلال المراقبة والمحاسبة من قبل السلطة للأخرى. هذا فضلاً عن تشجيع إقامة مجتمع مدنيّ مفتوح يساهم في تكوين رأي عام فاعل يدفع الدولة إلى الالتزام بتعهداتها.

حقوق الإنسان والمواطنة من خلال نظام ديمقراطي في لبنان،
عمر نشابة (بتصرف).

الأسئلة :

١- قَدِّم كلاً من المستندات (١ - ٢ - ٣) : نوعه ، مصدره وحدّد المسألة التي يتناولها. (علامتان)

٢- استخرج من المستندات الأفكار التي تُظهر:

أ- الأهداف المتوخّاة من اعتماد مبدأ دورية الانتخابات. (المستند الثاني) (ثلاث علامات)

ب- ركائز النظام الديموقراطي. (المستند الثالث) (ثلاث علامات)

٣- يشير المستند الثالث إلى أهمية الانتخابات في تحقيق المشاركة السياسية.

أ- حدّد، من خلال ثلاث أفكار، شروط القانون الانتخابي العادل. (علامتان)

ب- بيّن دلالات تدني نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية. (ثلاث أفكار) (علامتان)

ج- أوضِح من خلال ثلاث أفكار دور الإعلام في تعزيز ديمقراطية الانتخابات. (علامتان)

٤- تعرّضت الدولة اللبنانية لخطرٍ داهم استدعى إعلان حالة الطوارئ.

أ- أوضِح ظروف وكيفية إعلان حالة الطوارئ. (علامتان)

ب- حدّد:

• الجهة الدستورية المخوّلة النظر في صحّة هذا الإعلان.

• الغاية المتوخّاة من هذا التدبير. (علامتان)

ج- قَدِّم ثلاثة مقترحات تُساهم في تفعيل دور الجيش اللبناني في الدفاع عن الوطن. (علامتان)

الشهادة الثانوية العامة
التثقيف التفصيلي لمادة التربية الوطنية والتشئة المدنية
فرعا العلوم العامة وعلوم الحياة

الملاحظات	العلامة	الإجابة المتوقعة	رقم السؤال
	١/٤ ١/٤ ١/٢	<p>مستند رقم (١) - النوع : مادة دستورية - مادة قانونية - نصّ قانوني - نصّ دستوري - تشريع . - المصدر : المادة ٢١ من الدستور اللبناني . - المسألة : تحديد سنّ الاقتراع القانوني .</p>	١
	١/٤ ١/٤ ١/٢	<p>مستند رقم (٢) - النوع : نصّ - المصدر: حوار الأجيال ، كتاب يصدر عن برنامج شباب لبنان الواحد ، الجزء الأول ١٩٩٧ . - المسألة : مبررات تخفيض سن الاقتراع .</p>	
	١/٤ ١/٤ ١/٢	<p>مستند رقم (٣) - النوع : نصّ - المصدر : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة أولى، كانون أول ٢٠٠٤ . - المسألة : أهمية المجلس النيابي من حيث النشأة والمهام</p>	
١/٤ علامة لكل فكرة	١/٢	<p>استخرج من المستندات : أ - <u>النتائج المترتبة عن عدم تخفيض سن الاقتراع .</u> • تتلاشى ثقة الشاب بمؤسساته . • يتحول المواطن إلى مواطن سلبي تراه بعيداً لا يمارس دوره في الحياة العامة . • ازدياد عمق الهوة بينه وبين مسؤوليه وحكامه.</p>	٢
	١ ١ ١		
	١ ١/٢ ١ ١/٢	<p>ب - مفهوم الوكالة النيابية : • تمثيلي وتقويضي . • لا يعالج النائب مسائل فردية بل يعالج شأناً عاماً يصب في مصلحة الجماعة ككل .</p>	
	١ ١ ١	<p>ج - مهام المجلس النيابي : • إصدار القوانين التي تلزم الحكومة في أداؤها العام بما يراعي المصالح العامة تبعاً لقوانين تنظم وتضبط الممارسة المؤسساتية . • رقابة أداء الحكومة . • محاسبة الحكومة على ما تنتهجه من سياسة.</p>	

رقم السؤال	الإجابة المتوقعة	العلامة	الملاحظات
٣	<p>أ - <u>فكرتان لتوضيح أهمية المشاركة في الانتخابات النيابية :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● وسيلة للمشاركة في إدارة الشأن العام بصورة غير مباشرة من خلال اختيار النواب لممارسة السلطة واتخاذ القرار . ● مناسبة للمساءلة والمحاسبة. 	١ ١/٢ ١ ١/٢	
	<p>ب - <u>كيف يمكن من خلال القانون الحؤول دون :</u></p> <p>١ - <u>تأثير المال على الناخبين في إختيار ممثليهم.</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● تحديد سقف الإنفاق على الحملة الإنتخابية . <p>٢ - <u>عدم التكافؤ في إطلاع المواطنين على برامج المرشحين .</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● تنظيم الإعلان الإنتخابي في وسائل الإعلام والأماكن العامة . <p>٣ - <u>اعتماد وسائل الإعلام على مصادر تمويل خارج إطار الإعلانات وبيع إنتاجها الفني .</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق قانون الشفافية المالية . 	١ ١ ١	
	<p>ج - <u>حدّد أسس توزيع المقاعد النيابية :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين . ● نسبياً بين طوائف كل من الفئتين . ● نسبياً بين المناطق. <p>- <u>الأهمية :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ● الحفاظ على التوازن الطائفي . ● تأمين الوفاق الوطني . ● الحفاظ على الديمقراطية التوافقية 	١ ١/٢ ١/٢	المطلوب فكرة واحدة .
٤	<p>أ - هل تعتبر ردّ صاحب العمل قانونياً ؟ علّل إجابتك .</p> <p>كلا .</p> <p>- لا يعتبر رد صاحب المؤسسة قانونياً لأن عقد العمل الفردي يمكن أن يكون شفهيّاً أو خطياً.</p>	١/٤ ٣/٤	

رقم السؤال	الإجابة المتوقعة	العلامة	الملاحظات										
تابع ٤	<p>ب - اسم المحكمة المختصة :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مجلس العمل التحكيمي <p>مميزات التقاضي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● البت السريع بالنزاع. ● الإعفاء من الرسوم القضائية . ● عدم إلزامية الاستعانة بمحام. 	<p>١/٢</p> <p>١/٢</p> <p>١/٢</p> <p>١/٢</p>											
	<p>ج - ثلاث ميزات لعقد العمل الجماعي وأهمية كل منها في حماية الأجير :</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>الميزة</th> <th>الأهمية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>١- عقد خطي.</td> <td>١- سهولة الإثبات .</td> </tr> <tr> <td>٢- إيداع نسخة لدى وزارة العمل .</td> <td>٢- إعطاء العقد الصفة الرسمية.</td> </tr> <tr> <td>٣- يخضع له حكماً كل من ينضم لاحقاً إلى المؤسسة</td> <td>٣- حماية الأجير من استغراقه من قبل رب العمل.</td> </tr> <tr> <td>٤- أحد طرفي العقد نقابة أجراء أو اتحاد نقابات أجراء</td> <td>٤- التضامن فيما بين العمال للدفاع عن حق كل واحد منهم أو تأمين المساواة بين جميع العمال في علاقتهم مع رب العمل .</td> </tr> </tbody> </table>	الميزة	الأهمية	١- عقد خطي.	١- سهولة الإثبات .	٢- إيداع نسخة لدى وزارة العمل .	٢- إعطاء العقد الصفة الرسمية.	٣- يخضع له حكماً كل من ينضم لاحقاً إلى المؤسسة	٣- حماية الأجير من استغراقه من قبل رب العمل.	٤- أحد طرفي العقد نقابة أجراء أو اتحاد نقابات أجراء	٤- التضامن فيما بين العمال للدفاع عن حق كل واحد منهم أو تأمين المساواة بين جميع العمال في علاقتهم مع رب العمل .	٣	<p>١/٢ لكل ميزة .</p> <p>١/٢ لكل أهمية .</p> <p>(نكتفي بثلاث ميزات وأهمية لكل واحدة منها)</p>
الميزة	الأهمية												
١- عقد خطي.	١- سهولة الإثبات .												
٢- إيداع نسخة لدى وزارة العمل .	٢- إعطاء العقد الصفة الرسمية.												
٣- يخضع له حكماً كل من ينضم لاحقاً إلى المؤسسة	٣- حماية الأجير من استغراقه من قبل رب العمل.												
٤- أحد طرفي العقد نقابة أجراء أو اتحاد نقابات أجراء	٤- التضامن فيما بين العمال للدفاع عن حق كل واحد منهم أو تأمين المساواة بين جميع العمال في علاقتهم مع رب العمل .												
	<p>د - ثلاث اقتراحات تسهم في تطوير الشروط التنظيمية للنقابات المهنية وتعليل المقترحات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● أن يصبح الإنتساب إلزامياً / لتوسيع قاعدة المشاركة ولضبط الممارسة المهنية. ● أن تنشأ بموجب قانون بدلاً من القرار / ممّا يحزرها من التدخلات السياسية ومن الإستنسابية. ● ان لا تتعدّد النقابات ضمن المهنة الواحدة / لحمايتها من الشرذمة النقابية . ● أن يكون إنتخاب النقيب مباشرة من القاعدة / بحيث يصبح أكثر تمثيلاً . 	١	<p>نكتفي بثلاثة اقتراحات .</p>										